القرائن المعنوية آلية ترجيحية في الخلاف النحوي

The moral clues are a weighting mechanism in the grammatical dispute

الباحثة: شيماء نعيم مطر الحچامي

أ.د. **ماجد جميل كاظم الزهيـري:** كلية الآداب، جامعة ذي قار، جمهورية العراق

Researcher: Shaima Naim Matar Al-Hijami

Prof. Dr. Majid Jamil Kazem Al-Zuhairi: faculty of Arts, University of Dhi Qar, Iraq

الملخص:

يُعنى هذا البحث ببيان كيفية تعامل النحاة القدماء مع القرائن المعنوية باعتبارها آلية ترجيحية في الخلاف النحوي، والقرائن المعنوية هي إحدى القضايا المهمة التي أُثيرت قديماً وحديثاً لما لها من أهمية في توجيه المعنى في النص. كما ناقشنا في هذا البحث آراء المحدثين حول أصالة وجود القرائن المعنوية عند النحاة القدماء، وبالخصوص (قرينة التنغيم) التي نفى بعض المحدثين دراستها، أو تسجيلها عند القدماء، وخلصنا في نهاية بحثنا هذا إلى نتائج بينت لنا أن القرائن المعنوية كانت محط اهتمام النحاة القدماء، ومن يخالف هذا الرأي، فلا بد له من مراجعة كتب القدماء بكل أمانة علمية بعيداً عن التفاخر والعنجهية، فيجد بذلك بغيته، وبذلك نجد القدماء قد سبقوا المحدثين في معرفة القرائن المعنوية، وتسجيلها في كتبهم.

الكلمات المفتاحية: القرائن المعنوية، الترجيح، الخلاف النحوي.

Abstract:

This research means by explaining how the ancient grammarians dealt with intangible presumptions as a weighting mechanism in the grammatical dispute, and intangible precepts are one of the important issues that have been raised in the past and recent because of their importance in directing the meaning in the text. The ancient grammarians, and in particular (Al-Rina Al-Tana'im), which in some of the modernists studied or recorded with the ancients, and we concluded at the end of our research to results that showed us that the moral clues were the focus of the attention of the ancient grammarians, and whoever disagrees with this opinion, he must review the books of the ancients with all scientific honesty Away from arrogance and arrogance, so he finds his purpose, and thus we find the ancients ahead of the moderns in knowing the moral clues, and recording them in their books

Keywords: moral clues, weighting, grammatical disagreement.

المقدمــة:

إن موضوع القرائن من المواضيع المهمة والمثيرة للجدل في الأوساط النحوية القديمة والحديثة، ولعل أجرأُ تجربة حديثة في هذا المجال هي (نظرية تضافر القرائن) للدكتور تمام حسان، والجديد في هذه الدراسة أنها تركزت على كيفية الترجيح بالقرائن المعنوية في الخلاف النحوي عند النحاة القدماء في القرون الأربعة الأولى، وذلك وفق منهج القرائن الحديث، فكانت دراستنا بعنوان: ((القرائن المعنوية آلية ترجيحية في الخلاف النحوي))، ووقع اختيارنا على تقسيم الدكتور تمام حسان دون غيره من المحدثين، كونه جاء بنظرية بديلة عن نظرية (العامل النحوي).

والقرينة المعنوية:" هي العلاقة التي تربط بين عنصر من عناصر الجملة وبقية العناصر"[1]، والقرائن المعنوية متعددة، وهي: (قرينة الإسناد– وقرينة التخصيص– وقرينة النسبة– وقرينة التبعية– وقرينة المخالفة)[2].

وقد مزجت هذه الدراسة بين المصادر الحديثة والقديمة، فالمصادر القديمة هي: (الكتاب) لسيبويه، و(المقتضب)، للمبرد، و(معاني القرآن)، للفراء، و(الأنصاف في مسائل الخلاف)، لأبي البركات الأنباري، أما الحديثة، فهي: (اللغة العربية معناها ومبناها)، للدكتور تمام حسان، (الجملة العربية والمعنى)، للدكتور فاضل السامرائي، (في النحو العربي نقد وتوجيه)، للدكتور مهدي المخزومي، (القرائن في النحو العربي)، للدكتور محمد عبدالله سعادة.

مشكلة الدراسة:

اختيرت هذه الدراسة لبيان إن القرائن المعنوية هي من الآليات التي أعتمدها النحاة القدماء للترجيح بين الآراء المختلف عليها، وتركزت هذه الدراسة على القرائن المعنوية ودورها في الترجيح في الخلافات النحوية بين المذهبين أو في المذهب الواحد، فضلاً عن بيان موقف المحدثين من ذلك.

منهج الدراسة:

سيعتمد في هذه الدراسة على المنهج (الوصفي والتحليلي)، وذلك عبر تحديد مفاهيم القرائن المعنوية عند القدماء والمحدثين، وبيان كيفية تعامل النحاة القدماء معها باعتبارها آلية ترجيحية في الخلاف النحوي، فضلاً عن تحليل آراء القدماء، وبيان كيفية تناولهم القرائن المعنوية في مصنفاتهم، مع بيان موقف المحدثين من ذلك.

[1] حسان، تمام (1993م): البيان في روائع القران، ط1، القاهرة: عالم الكتب، ص7.

[2] المصدر نفسه.

هدف الدراسة:

هدف دراستنا هذه هو لبيان موقف النحاة القدماء من القرائن المعنوية وكيفية تناولها كآلية ترجيحية في الخلاف النحوي.

أهمية الدراسة:

أهمية موضوع بحثنا هذا تأتي من كونه يتناول موضوعاً مهماً قد أثار جدلاً واسعاً في الأوساط النحوية القديمة والحديثة بين شذب وجذب كونه يمس أهم المواضيع النحوية إلا وهو الخلاف النحوي.

هيكل الدراسة:

- المطلب الأول: قرينة الإسناد.
- المطلب الثاني: قرينة التخصيص.
- المطلب الثالث: قرينة النسبة.
- المطلب الرابع: قرينة التبعية.
- المطلب الخامس: قرينة المخالفة.

المطلب الأول: قرينة الإسناد:

قرينة الإسناد "عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي على وجه يحسن السكوت عليه"[1]، وعند البلاغيين هو:" إضافة الشيء إلى الشيء وإمالته وجعله متصلاً وملابساً"[2]، وعند المحدثين فعرفوها على أنها:" هي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر أو بين الفعل والفاعل أو نائبه فإذا تصورنا هذه العلاقة صار الأول مبتدأ والثاني خبراً، أو أن الأول فعل، والثاني فاعل أو نائب فاعل، وهي لا تكفي وحدها بل تحتاج إلى قرائن لفظية أخرى تفيد تحديد طرفي الإسناد"[3].

كما ذكر **سيبويه** طرفي الإسناد وحدهما: (المسند والمسند إليه)، والإسناد قرينة دالة على العمد في الجملة[4]، لأنه يمثل:" علاقة المبتدأ بالخبر، والفعل بفاعله، والفعل بنائب فاعله، والوصف

[1] الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف: معجم التعريفات، القاهرة: دار الفضيلة، ص22.
[2] الجرجاني، عبد القاهر (1982م): المقتصد في شرح الإيضاح، العراق: دار الرشيد للنشر ج1، ص77.
[3] سعادة، محمد عبدالله (1985م): القرائن في النحو العربي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية، والعربية للبنات، مج2، العدد1، الإسكندرية، ص286.
[4] سيبويه، ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988م): الكتاب كتاب سيبويه، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، ص23.

المعتمد بفاعله، أو نائب فاعله، وبعض الخوالف بضمائمها"[1]، وقد تنبه قدماء النحاة الى أهمية (قرينة الإسناد) في بيان معنى الجملة، وأن الإسناد هو الذي يربط بين عنصري الجملة الأساسيين ولا تحصل الفائدة إلا بها، وهذا ما ذهب إليه **ابن مالك** بقوله:

كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كاسْتَقَمْ *** وَاسم وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ [2]

فأدرك أن لا معنى للجملة إلا بعلاقة الإسناد التي تربط بين طرفيها المسند والمسند إليه. كما أن الدكتور **تمام حسان** قد تنبه إلى أهمية علاقة الإسناد في الجملة فعدها أولى القرائن المعنوية الموضحة لمعناها ومع أهمية قرينة الإسناد إلا أنها لا تعد قرينة كافية لأداء المعنى، وذلك:" لأنها يمكن أن تكون إسنادا في جملة اسمية أو إسنادا في جملة فعلية ويمكن أن تكون إسنادا خبريا أو إسنادا إنشائيا وهلم جرا ومن هنا تحتاج إلى قرائن أخرى لفظية تعينها على تحديد نوعها"[3]، وبهذا يفهم أن أهمية تضافر القرائن هو لبيان المعنى النحوي.

وقد قسم القدماء مصنفاتهم على أساس (باب الابتداء) و(باب الفاعل) وما يندرج تحتهما، والقرينة المعنوية الدالة على كلا البابين هي قرينة الإسناد، وهذا يدل على أنهم تنبهوا إلى تضافر القرائن، لأن (قرينة الإسناد) وحدها لا تكفي لمعرفة (الفاعل) من (المبتدأ)، فهي تدل عليهما معاً، والاكتفاء بها يؤدي إلى الالتباس بينهما، وبتضافر (القرائن اللفظية) مع (القرينة المعنوية) يتحدد معناهما، فيقول **ابن مالك** في (باب المبتدأ والخبر):

مُبْتَدَأ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ *** إنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ [4]

فأشار إلى عدد من القرائن المتضافرة التي دلت على المبتدأ كـ(الرتبة، والتضام، والربط، والمطابقة)، فيتضح لنا أن النحاة القدماء لهم الأسبقية في ملاحظة قرينة الإسناد في جميع الأبواب النحوية، ودقة ملاحظتهم لتضافر القرائن من خلال تقسيم الأبواب النحوية لمؤلفاتهم. ومن استدلالات النحاة **بـ(قرينة الإسناد)** للترجيح بين الآراء النحوية، خلافهم حول (العامل في الاسم المرفوع بعد

[1] حسان، تمام (1994م): اللغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ص194.

[2] ابن عقيل (1999م): ألفية ابن مالك، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ج1، ص13.

[3] حسان، مصدر سابق، ص 192.

[4] المرادي، ابن أم قاسم (2001م): توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، ص470.

لولا)، فأختلف النحويون في ذلك، فذهب البصريون إلى أن الاسم بعد (لولا) مرفوع بالابتداء، وذهب الكوفيون إلى أنه مرفوع بـ(لولا)، نحو: (لَوْلاَ زَيْدٌ لأكْرَمْتُكَ)[1].

فالبصريون احتجوا لرأيهم بأن قالوا: يرتفع بالابتداء، وذلك لأن «لولا» إنما تعمل إذا كانت مختصة، و«لولا» غير مختصة تدخل على الاسم، وتدخل على الفعل، قال الشاعر[2]:

قَالَتْ أَمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا *** هَلاَّ رَمَيْتَ بِبَعْضِ الاسْهُمِ السَّودِ

لاَ دَرَّ دَرُّكِ؛ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ *** لَوْلاَ حُدِدْتُ وَلا عُذْرَي لِمَحْدُودِ

فقال: (لولا حددت)، فأدخلها على الفعل فدل ذلك على أنها غير مختصة، فوجب أن لا تعمل، واذا لم تعمل وجب أن ترفع الاسم بعدها بالابتداء[3]، أما الكوفيون فاحتجوا لرأيهم بإن قالوا:" إن (لولا) ترفع الاسم بعدها لأنها تنوب عن الفعل الذي لو كان ظاهراً لرفع الاسم إلا أنهم حذفوه تخفيفاً، وزادوا (لا) على (لو) فصارت (لولا) بمنزلة حرف واحد، فهي عوض عن الفعل والذي يدل على ذلك أنه لا يجوز ذكرها مع الفعل، لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه[4]، وردّ **ابن الأنباري** قول البصريين بقوله: صحيح إن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، و(لولا) هنا في شاهدهم الشعري، قول الشاعر:

** لَوْلاَ حُدِدْتُ وَلاَ عُذْرَي لِمَحْدُودِ ** [5]

غير مركبة مع (لا) كما في قولك: (لولا زيد لأكرمتك)، وإنما (لو) هنا هي حرف امتناع باقٍ على أصله، و(لا) مع (لو) بمعنى لم، لأن لا مع الماضي بمنزلة لم مع المستقبل، فدل على أن (لولا) في الجملة مختصة بالاسماء دون الأفعال فوجب أن تكون عاملة[6].

وذهب **سيبويه** إلى أن الاسم بعد (لولا) مرفوع بالابتداء:" وذلك قولك: لولا عبدُ الله لكان كذا وكذا. أمَّا لكانَ كذا وكذا فحديثٌ معلَّقٌ بحديثِ لَوْلاَ. وأما عبد الله فإنه من حديث لولاَ، وارتَفع

[1] الانباري، كمال الدين أبو بركات (2016م): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط3، بيروت: دار الكتب العلمية، ص74.

[2] البغدادي، عبد القادر بن عمر (1997م): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ط4، القاهرة: مكتبة الخانجي ، ص462.

[3] الانباري، مصدر سابق، ص78، 77 .

[4] الانباري، المصدر نفسه، ص75، 74.

[5] البغدادي، مصدر سابق، ص263.

[6] الانباري، مصدر سابق، ص79.

بالابتداء..."[1]، وذهب **الفراء** إلى أن الاسم الذي بعد (لولا) مرفوعاً بها[2]، وذهب **المبرد** إلى أن الاسم بعدها مرفوع بالابتداء، فيقول:" اعلم أنَّ الاسم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء. وخبرهُ محذوف لما يدلُّ عليه"[3]، وذهب **ابن السراج** إلى أن الاسم بعد (لولا) مرفوع بالابتداء، فقال: (لولا عبد الله لكان كذا وكذا)، فـ(عبد الله) مرتفع بالابتداء، وخبره محذوف وهو في مكان (كذا وكذا)[4]، وذهب **أبو علي الفارسي** إلى أن من الاسماء المرتفعة بالابتداء، وهو الاسم الواقع بعد (لولا) نحو قولك: (لولا زيد لذهب عمرو)، فـ(زيد) مرتفع بالابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: (لولا زيد حاضر أو مقيم)[5]، وذهب **الأعلم الشنتمري** إلى أنه مرفوع بالابتداء، فيقول:" أن الاسم الظاهر بعد (لولا) مرفوع بالابتداء على مذهب سيبويه ومن تابعه، فينبغي إذا كنى عنه أن يكون منفصلا، فيقال فيه: (لولا أنت)، لأن سبيل المضمر سبيل الظاهر في موضعه من الإعراب، وهذا هو الشائع الكثير في كلام العرب. قال الله تعالى: **{لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ}(سبأ: 31)**"[6]، وتابعه في ذلك **ابن بابشاذ**[7].

أما آراء المحدثين في ذلك، فنجد الدكتور **مهدي المخزومي** يميل إلى رأي الكوفيين، إذ يقول:" وقد ذهب الكوفيون إلى الرفع بلولا، لأنهم كانوا يرون أن الأداة تعمل إذا كانت مختصة، ولولا مختصة بالاسماء، فينبغي إعمالها، أو نسبة الرفع في الاسم بعدها إليها"[8]، أما **تمام حسان**، فيرى أن قرينة الإسناد لا تكفي وحدها، ولابد لها من قرائن أخرى تعينها، وذلك:" لأنها يمكن أن تكون إسناداً في جملة اسمية أو إسناداً في جملة فعلية ويمكن أن تكون إسناداً خبريا أو إسناداً إنشائياً وهلم جرا ومن هنا تحتاج إلى قرائن أخرى لفظية تعينها على تحديد نوعها"[9].

ويتضح لنا أن القول الراجح هو ما ذهب إليه جمهور البصريين، وذلك لقوة حجتهم بالسماع والقياس، و(قرينة الإسناد)، فبذلك يكون الاسم بعد (لولا) مرفوع بالابتداء على أنه مبتدأ، وخبره

---

[1] سيبويه، مصدر سابق، ص١٢٩.

[2] البغدادي، مصدر سابق، ص263.

[3] المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (1994م): كتاب المقتضب، ط3، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة لجنة إحياء التراث، ج3، ص76).

[4] النحوي، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (1996م): الأصول في النحو، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة. ص68.

[5] الفارسي، أبو علي (1969م): الإيضاح العضدي، ط1، الرياض، ص٢٩.

[6] الشنتمري، ابو الحجاج (1999م): النكت في تفسير كتاب سيبويه، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، السعودية، ص277.

[7] ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد: شرح المقدمة المحسبة، الكويت: المطبعة العصرية، ص253.

[8] المخزومي، مهدي (1958م): مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط2، القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ص289.

[9] حسان، مصدر سابق، ص١٩٢.

محذوف وجوباً، وذلك لأن (لولا) حرف غير مختص قد يدخل على الاسماء، وقد يدخل على الأفعال، والحرف لا يعمل إذا لم يكن مختصاً، وبذلك وجب أن يرفع الاسم بعدها بالابتداء.

المطلب الثاني: قرينة التخصيص:

"تمييز أفراد بعض الجملة بحكم اختص به"[1]، وورد مصطلح (التخصيص) في كتب النحاة القدماء، إذ يقول **سيبويه** عند حديثه عن الأدوات: (هلا، ولولا، وألا):" أخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التخصيص"[2]، أما **تمام حسان** فقد عرفها بأنها: قرينة معنوية كبرى وتتفرع منها قرائن معنوية أخص منها، وهي تسع قرائن: (التعدية– والغائية– والمعية– والظرفية– والتحديد والتوكيد– والملابسة– والتفسير– والإخراج– والمخالفة)[3]، وهذه القرائن الخاصة تجمع كلها في قرينة معنوية كبرى هي (التخصيص) أعم منها وتشملها جميعاً، وسميت قرينة كبرى، وذلك لكثرة القرائن المعنوية المتفرعة منها[4]، وسميت بالتخصيص حسب رأي **تمام حسان**، إذ يقول:" لما لاحظته من أن كل ما تفرع عنها من القرائن قيود على علاقة الإسناد بمعن أن هذه القرائن المعنوية المتفرعة عن التخصيص ويعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة"[5]، فقد قصر قرينة التخصيص على المنصوبات فقط، وقد خالفه الدكتور **سليمان ياقوت** في ذلك، فقال:" إن كل كلام في اللغة العربية هو تخصيص لمعنى، وليس التخصيص مقصوراً على المنصوبات فحسب، بل يتناول المجرور أيضاً، فقولنا «ويذهب المريض إلى المستشفى»، تخصيص لجهة الذهاب، فكأنك خصصت ذهابه إلى مكان بعينه وليس غيره، وإذا قلت «هذا كتابُ محمدٍ»، فكأنك خصصت ملكية الكتاب لمحمد، وأيضاً فإن قرينة التخصيص تتناول الفاعل أيضاً في قولنا «إنما ينجح المجتهد»، أليس في ذلك تخصيص للنجاح وجعله للمجتهد... من ذلك نرى أن قرينة التخصيص هذه قرينة واسعة، يدخل تحتها المعاني النحوية بعامة، وليس المنصوبات فقط..."[6].

والقرائن التي تندرج تحتها، هي كالآتي: (التعدية: تدل على المفعول به– والغائية: تدل على المفعول لأجله والمضارع بعد اللام (غائية العلة وغائية المدى)– والمعية: تدل على المفعول معه

[1] ابن عاشور، الشيخ محمد الطاهر (1984م): تفسير التحرير والتنوير، تونس: الدار التونسية للنشر. ص653.
[2] سيبويه، مصدر سابق، ص115.
[3] حسان، مصدر سابق، ص194.
[4] المصدر السابق، ص194.
[5] المصدر السابق، ص 195.
[6] ياقوت، أحمد سليمان (1994م): ظاهرة الإعراب في النحو العربي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. ص85.

والمضارع بعد الواو– والظرفية: تدل على المفعول فيه– والتحديد والتوكيد: تدل على المفعول المطلق– والملابسة: تدل على الحال– والتفسير: تدل على التمييز– والإخراج: تدل على الاستثناء[1].

ومن استدلالات النحويين **بـ(قرينة التخصيص)** للترجيح بين الآراء النحوية، خلافهم حول (القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع)، فذهب البصريون إلى أن الفعل الثاني أولى بالعمل، وذهب الكوفيون إلى إن الفعلين يعملان نحو: (أكْرَمَنِي وأكْرَمْتُ زَيداً)، و (أكْرَمْتُ وأكْرَمَنِي زَيدٌ)، والفعل الأول أولى بالعمل[2].

فالبصريون كان دليلهم النقل والقياس، أما الكوفيون فاحتجوا لرأيهم بأن قالوا: قلنا أن إعمال الفعل الأول أولى من الثاني، لأنك إذا أعملت الثاني، فذلك يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلام العرب[3]، وردّ **ابن الأنباري** على قول الكوفيين، إذ يقول: أنه يجوز الإضمار قبل الذكر؛" لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب"[4].

وذهب **سيبويه** إلى أن الفعل الثاني أولى بالعمل، إذ يقول:" وهو قولك: ضربتُ وضَربَنَي زيدٌ، وضربَنِي وضربتُ زيداً، تَحمل الاسم على الفعل الذي يَليه. فالعاملُ في اللفظ أحدُ الفعلينِ، وأما في المعنى فقد يُعْلم أنَّ الأوّل قد وقع إلاّ أنّه لا يُعْمَلُ في اسم واحدٍ نصبٌ ورفعٌ. وإنّما كان الذي يليه أَوْلَى لقُربِ جِواره وأنه لا ينقُضُ معنى، وأنّ المخاطَبَ قد عَرَفَ أنَّ الأوّل قد وقع بزَيْدٍ، ..."[5]، وأما **الفراء** فأجاز توجه العاملين معاً إلى الاسم الظاهر، وهذا بناءً على منع الإضمار في العامل الأول عند إعمال الثاني، لأن إذا أعمل أحد العاملين في الاسم، وأهمل الأخر عنه أعمل في ضميره[6]، وذهب **الزجاجي** إلى إعمال الفعل الثاني، إذ يقول:" اعلم أن الاختيار في هذا الباب إعمال الفعل الثاني، لأنه أقرب إلى الاسم"[7]، وذهب **الصيمري**، إلى أن الفعل الثاني أولى بالعمل، فيقول:" اعلم أنك إذا عطفت فعلاً على فعل، وذكرت لهما فاعلاً واحداً فأنت مخير، إن شئت رفعت الفاعلَ بالفعل الأوّل، وإن شئت رفعته بالفعل الثاني، إلا أن الأجود أن يعمل الفعل في الذي يليه، لأنه أقربُ إليه،

---

[1] حسان، مصدر سابق، ص201، 200.

[2] الأنباري، مصدر سابق، ص87.

[3] المصدر السابق، ص90.

[4] المصدر السابق، ص94.

[5] سيبويه، مصدر سابق، ص74، 73.

[6] عبد الحميد، محمد محيي الدين (1999م): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط1، القاهرة: دار التراث، ص163، 162.

[7] الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (1984م): الجمل في النحو، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، عمان: دار الامل، ص111.

فحمْلُه على ما كان أَقرب مُتَنَاولاً أحسنُ، ويجوز حمله على الأبعد، لصحّة معناه إذ كانت الجملتان قد صارتا بمنزلة جملة واحدة فتقول: قامَ وقعد زيد، إنْ شئْتَ رَفَعْتَ «زيدا» بقعد، وإن شئت بقام، والأجود أن ترفعه بقعد، لأنه أقرب الفعلين إليه، ويكون في «قام» ضمير فاعل، لأن الفعل لا يخلو من فاعل ظاهرٍ أو مضمر، فلمّا رفعْت الفاعل الظاهر بأحد الفعلين وجب أن يُضْمَرَ في الآخرِ، وقد قدمنا أن ضمير الغائب الواحد لا يظهر في الفعل"[1].

أما آراء المحدثين في قضية التنازع، فنجد الدكتور **إبراهيم مصطفى** ذهب إلى أن باب التنازع خلقه القدماء، وفيه تعسف وتعقيد، إذ يقول:" ولرفضهم أن يعمل عاملان في معمول واحد خلقوا باب التنازع في العمل وما فيه من قواعد وأحكام ليس يخفى ما بها من اعتساف وتعقيد"[2]، ونفهم من النص أنه يميل إلى رأي الكوفيين، ويؤيد فكرة عمل عاملان في معمولٍ واحدٍ، وكذلك **تمام حسان**، نجده يميل إلى رأي الكوفيين في إعمال الفعليين في معمولٍ واحدٍ، فيقول:" فقد يتعلق الاسم المعرب بفعلين أو وصفين سابقين يتطلبانه في وقت معاً فيمكن تعليقه عندئذ بأول هذين العنصرين اعتداداً برتبته أو بثانيهما اعتداداً بتضامه حتى إذا جرى تعليقه بأحدهما وجب إهمال الآخر"[3]، **فتمام حسان** يرجح رأي الكوفيين على أنه الأقوى، فقال:" مستند الكوفيين أقوى؛ واعتمد الكوفيون ثانياً على أن إعمال الثاني يؤدي إلى مخالفة قاعدة توجيهية أخرى تقول: «لا يجوز الإضمار قبل الذكر، لأنك عندئذ ستضمر للأول، ومعنى ذلك أن توجيهات الكوفيين هنا تأتي من منطلق «قواعد التوجيه» التي سبق الكلام فيها، ولم يقدم البصريون من التوجيه القياسي إلا محاولة التدليل على أن القرب والجوار أولى بالاعتبار من السبق..."[4]، ويميل الدكتور **مهدي المخزومي** إلى رأي الكوفيين أيضا، فقال:" فليس بدعاً ان يجتمع في جملة واحدة فعلان، أو اكثر من فعلين، يسندان الى فاعل واحد، ..."[5].

ويتبين لنا أن القول الراجح ما ذهب إليه البصريون، وذلك بقوة الإجماع، ودلالة (قرينة التخصيص) على أن إعمال الفعل الثاني أولى من الأول، لأنه لو عمل الأول لوجب إضمار (الضمير) فيه، فلما لم يظهر (الضمير)، فيدل ذلك على إعمال الثاني، فإعمال الأول أولى من الثاني لأنه أقرب إليه منه، وقد حملوه على القرب والجوار.

[1] الصيمري، أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق (1982م): التبصرة والتذكرة، ط1، دمشق: دار الفكر، ص148.

[2] مصطفى، إبراهيم. (2012م): إحياء النحو، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ص 30.

[3] حسان، تمام (2000م): الخلاصة النحوية، ط1، القاهرة: عالم الكتب، ص132.

[4] حسان، تمام (2000م): الأصول دراسة أبستمولوجيا للفكر اللغوي عند العرب، القاهرة: عالم الكتب، ص211.

[5] المخزومي، مهدي (2005م): في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، بغداد: دار الشؤون الثقافية، ص174.

المطلب الثالث: قرينة النسبة:

ورد مصطلح النسبة عند النحاة من خلال تعبيرهم عن الإضافة، فذهب **سيبويه** الى تعرف الإضافة بأنها:" نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر، فخرج بالتقييدية الإسنادية نحو زيدٌ قائمٌ"[1]، وأما **تمام حسان** فمفهوم (النسبة) عنده لا يختلف عن ذلك، فيقول:" والنسبة قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها أيضاً وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية"[2]، والنسبة هي قيد في علاقة (الإسناد) التي يمكن جعلها أم العلاقات النحوية، وهناك فرق بين معنى القيد في علاقة النسبة، وعلاقة التخصيص وهي أن:" معنى النسبة غير معنى التخصيص لأن معنى التخصيص تضييق ومعنى النسبة إلحاق"[3].

وكان للنحاة القدماء السبق في فهم الارتباط الوارد في علاقة (النسبة) داخل (الإسناد) وأطلقوا عليها مصطلح (التعليق)، وتعني:" إيقاع التعلق بين شيئين"[4]، والمراد بها العلاقة التي تربط بين الجار والمجرور والفعل في (اللفظ او المعنى)، والفعل في اللفظ نحو: (ذهبتُ إلى بكرٍ)، وفي المعنى نحو: (المالُ لزيد) بتقدير: المال حاصل أو كائن لزيد[5]

ومصطلح (النسبة) عند النحاة القدماء يشمل: معاني حروف الجر ومعنى الإضافة، كما يقول **الاشموني** في (باب الاستثناء):" وإنما لم تعمل الجر لأن عَمَلَ الجر بحروفٍ تُضيفُ معاني الأفعال إلى الاسماء، وتنسبها إليها؛ وإلاّ ليست كذلك، فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئا، بل تخرجه من هذه النسبة"[6]، وقد تنبه النحاة القدماء لحروف الجر، فأحصوها في عشرين حرفاً، وعددوا معانيها، إذ يقول **ابن مالك**[7]:

هاكَ حروفَ الجَرِّ وهْيَ مِن إلى *** حتى خَلا حاشا عداَ في عَنْ عَلى

مُذْ منذُ ربَّ اللامُ كَيْ واوٌ وتا *** والكاف والبا ولعلَّ ومتـى

[1] سيبويه، 1988م، مصدر سابق، ص411.

[2] حسان، تمام (1994م): اللغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ص 201.

[3] حسان، مصدر سابق، ص 201.

[4] الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف: معجم التعريفات، القاهرة: دار الفضيلة، ص 202.

[5] ابن جني، أبو الفتح عثمان: سر صناعة الإعراب، ص125.

[6] الاشموني، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن محمد بن عيسى (1939م): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط2، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ص434.

[7] المرادي، ابن أم قاسم (2001م): توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، ص738.

أما الدكتور **تمام حسان** فقد حصر معاني حروف الجر في تسعة وعشرين معنى، مع ملاحظة (تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد)، فإن كل حرف من (حروف النسبة) قد يستعمل في أكثر من معنى، ومعاني حروف النسبة أو حروف الجر كما اسماها النحاة هي كالآتي[1]: 1- ابتداء الغاية؛ 2- إنتهاء الغاية؛ ٣- البعضية؛ 4- الظرفية؛ 5- التعليل؛ 6- المجـاوزة؛ 7- الاستعـــانة؛ 8- الإستعلاء؛ 9- المصاحبة؛ 10- الإلصاق؛ 11- القسم؛ 12- التشبيه 13- بيان الجنس؛ 14- التوكيد؛ 15- الملك؛ 1- الإستحقاق؛ 17- النسب؛ ١٨- العاقبة ١٩- المقايسة؛ 20- التعويض؛ 21- التعجب؛ 22- الإستدراك؛ ٢٣- التبليغ؛ ؛ ٢٤- التبيين ؛ 25- البعدية ؛ ٢٦- البدلية؛ 27- العندية؛ 28- التعدية؛ 29- الزيادة، فهذه تسع وعشرين قرينة داخله ضمن مفهوم النسبة ومع قرينة الإضافة تكون ثلاثين قرينة معنوية.

وأشار النحاة القدماء إلى إن الإضافة قد تكون على معنى (من أو في أو اللام)، أما **تمام حسان** فيضف إلى أنها قد تكون على معنى:" الباء مثل ضرب العصا، اللام مثل جزاء الإحسان، ومِنْ مثل انتقاص القدر، وعَنْ مثل تجاوز الحد، وإلى مثل بلوغ الغاية، وعلى مثل ركوب الخيل وهلم جرا"[2].

ومن استدلالات النحويين **بـ(قرينة النسبة)** للترجيح بين الآراء النحوية، خلافهم حول(هل يجوز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى؟)، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا أختلف اللفظان[3]، واحتج **الكسائي** بقولهم: (صلاة الأولى)، وأحتج **الأخفش** بقولهم: (مسجد الجامع)[4].

أما البصريون فاحتجوا لرأيهم بإن قالوا: قلنا لا يجوز وذلك تمسكاً بالأصل، لأن الغرض المقصود من الإضافة هو التعريف أو التخصيص، والأشياء لا تتعرف بنفسها، ولو كان فيها تعريف لكانت مستغنية عن الإضافة، ولو لم يكن فيها تعريف كان بأن تضاف إلى نفسها أبعد من التعريف[5]، وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أنه قد جاء في كتاب الله سبحانه وكلام العرب كثيراً. قال تعالى: **{إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ}(الواقعة: 95)**، و(اليقين) في المعنى نعت لـ(الحق)، لأن الأصل فيه

[1] حسان، مصدر سابق، ص 203.

[2] المصدر السابق، ص 170.

[3] الأنباري، مصدر سابق، ص389.

[4] النحاس، ابو جعفر احمد بن محمد بن اسماعيل (2008م): إعراب القرآن، ط2، لبنان: دار المعرفة، ص464.

[5] الاشموني، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن محمد بن عيسى (1939م): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط2، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ص377.

(الحق اليقين)، والنعت في المعنى هو المنعوت[1]، وردّ **ابن الأنباري** على قول الكوفيين بقوله:" أما ما احتجوا به فلا حجّة لهم فيه؛ لأنه كله محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه"[2].

وذهب **سيبويه** إلى أنه لا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته، ولا الصفة إلى موصوفها، وقالوا دار الأخرة، وصلاة الأولى، ومسجد الجامع، وجانب الغربي، وبقلة الحمقاء، على تأويل دار الحياة الأخرة، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي، وبقلة الحبة الحمقاء[3]، وذهب **الفـراء** إلى جواز إضافة الشي إلى نفسه لأنه جاء عن العرب، فيقول:" وقوله: ولدارُ الآخرةِ أُضيفت الدار إلى الآخرة وهي الآخرة وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا أختلف لفظه كقوله: **{إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ}(الواقعة– 95)**، والحق هو اليقين، ومثله أتيتك بارحة الأولى، وعام الأوَّل وليلة الأولى ويوم الخميس. وجميع الأيام تضاف إلى أنفسها لاختلاف. وكذلك شهر الربيع"[4]، وقال **أبو جعفر النحاس** (ت338هـ):" إضافة الشيء إلى نفسه محال لأنه أنما يضاف الشيء إلى غيره ليعرف به، والأجود الصلاة الأولى لأنها أول ما صلي حين فرضت الصلوات. وأول ما أظهر فلذلك قيل لها أيضاً: ظهر والتقدير ولدار حال الآخرة خير"[5].

وذهب **أبو على الفارسي** إلى أنه لا يجوز إضافة الاسم إلى صفته، فيقول:" إضافة الاسم إلى الصفة وذلك نحو: صلاة الأولى، ومسجد الجامع. فهذا كلام مخرج عن حده والأصل فيه: الصلاة الأولى والمسجد الجامع. فمن أضاف فينبغي أن يكون أراد صلاة الساعة الأولى، ومسجد الوقت الجامع، أو اليوم الجامع. وقال عز وجل: **{قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ}(البقرة– 94)**، وقال عز وجل: **{وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ}(يوسف –109)**، والآخرة صفة للدار. والإضافة على من زوال الشمس تقدير: دار الساعة الأخرة. وكذلك: **{وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا}(القصص: 44)**، وقال الراعي:

وَقَرّبَ جَانِبَ الْغَرْبِيِّ يَأْدُو *** مَدَبَّ السَّيْلِ واجْتَنَبَ الشِّعَارَا [6]

فهذا على جانب المكان الغربي لا يكون على غير ذلك"[7]، وذهب **ابن جني** في قراءة ابن أبي إسحاق وإبراهيم بن أبى بكير لقوله تعالى: **{فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ}(إبراهيم: 18)** إلى جواز إضافة

---

[1] الأشموني، مصدر سابق، ص377.

[2] الانباري، مصدر سابق، ص390.

[3] النحوي، ابن علي بن يعيش: شرح المفصل، القاهرة: أدارة الطباعة المنيرية، ص10.

[4] الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (1983م): معاني القرآن، ط3، بيروت: عالم الكتب. ص56، 55.

[5] النحاس، مصدر سابق، ص464.

[6] النميري، الراعي (1995م): ديوان الراعي النميري، ط1، بيروت: دار الجيل. ص153.

[7] الفارسي، مصدر سابق، ص271–273.

الاسم الى صفته إذا اختلفا بالمعنى، فيقول:" هذا على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، أي في يوم ريح عاصف، وحُسن حذف الموصوف هنا شيئاً؛ لأَنه قد أُلف حذفه في قراءَة الجماعة: «في يوم عاصف». فإن قيل: فإذا كان «عاصف» قد جرى وصفا على «يوم» فكيف جاز إضافة «يوم» إليه، والموصوف لا يضاف إلى صفته؛ إذ كانت هي هو في المعنى؛ والشيء لا يضاف إلى نفسه؟ ألا تراك لا تقول: هذا رجُلُ عاقلٍ، ولا غُلاَمُ ظريفٍ وأَنت تريد الصفة؟ قيل: جاز ذلك من حيث كان «اليوم» غيرَ العاصف في المعنى وإن كان إياه في اللفظ؛ لأن العاصف في الحقيقة إنما هو الريح لا اليوم، وليس كذلك هذا رجُلُ عاقلٍ؛ لأَن الرجل هو العاقل في الحقيقة، والشيء: لا يضاف إلى نفسه، فهذا فرق"[1]، وذهب **ابن بابشاذ** إلى جواز إضافة الشيء إلى صفته على تقدير حذف مضاف، نحو: (مسجد الجامع وصلاة الأولى)، وعدها إضافة غير محضة، وعلته: أن المراد غير اللفظ المذكور، ولا يضاف الشيء الى صفته، فلا بد من تقدير موصوف محذوف، فتقول: (مسجد مكان الجامع، وصلاة الساعة الأولى)، وكذلك الحال مع: (دار الأخرة، وحق اليقين)[2].

أما آراء المحدثين في ذلك، فنجد الدكتور **عباس حسن** من المحدثين الى تأييد رأي الكوفيين، فقال:" ورأي الكوفيين سديد مفيد وفي الاخذ به هنا تيسير محمود تتطلبه حياة الناس..."[3]، وذهب الدكتور **فاضل السامرائي** مذهب الكوفيين في جواز إضافة الشي الى مرادفه، إذ قال:" كقوله تعالى: **{وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ}(الحاقة: 51)** فأضاف الحق إلى اليقين توكيداً واحتياطاً للمعنى، ..."[4]. أما الدكتور **تمام حسان** فأيد مذهب البصريين، إذ قال:" تمتنع إضافة الاسم إلى ما في معناه لأن الإضافة على نية التعريف أو التخصيص وهما لا يتحققان عند اتحاد المعنى. وذلك كإضافة المترادفين (فلا يقال: بلدة القرية) والموصوف وصفته إلا على التأويل كما في مسجد الجامع"[5].

ويتضح لنا أن القول الراجح هو رأي جمهور البصريين، وذلك بقوة الإجماع، ودليل استصحاب الحال، ودلالة (قرينة النسبة)، وبذلك لا يجوز إضافة الاسم إلى اسم أخر، لأن الإضافة الغرض منها التعريف، أو التخصيص، والأشياء لا تتعرف بنفسها، إذ لو كان فيها تعريف لكانت مستغنية عن الإضافة، ولو لم يكن فيها تعريف كان بأن يضاف إلى نفسه أبعد من التعريف[6].

---

[1] ابن جني، أبو الفتح عثمان (1994م): المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، القاهرة: لجنة إحياء التراث الاسلامي، ص٣٦٠.

[2] المحسن، محمد بن عبد الرحمن: اختيارات ابن بابشاذ النحوية في كتابه (شرح جمل الزجاجي)، الرياض: جامعة القصيم، رسالة ماجستير غير منشورة، ص33.

[3] حسن، عباس (2008م): النحو الوافي، ط15، القاهرة: دار المعارف. ص49).

[4] السامرائي، فاضل صالح (2000م): الجملة العربية والمعنى، ط1، بيروت: دار ابن حزم، ص149.

[5] حسان، مصدر سابق، ص171.

[6] الاشموني، مصدر سابق، ص377.

المطلب الرابع: قرينة التبعية:

التبعية قرينة معنوية عامة، ويندرج تحتها أربع قرائن هي: (النعت- العطف- التوكيد- والابدال)، وهذه القرائن المعنوية تتضافر معها قرائن لفظية أخرى منها (المطابقة) كمطابقة التابع لمتبوعه في الحركة الإعرابية، أو كـ(الرتبة) فرتبة التابع هي التأخر عن المتبوع دائماً[1]، والتوابع لم تقصد لذاتها إنما هي تكملة الأول وهو المتبوع، **فابن يعيش** يقول:" نظير ذلك أن الرجل ذا العبيد والأتباع يدعي إلى وليمة فينال العبيد من الكرامة مثل ما نال السيد لكن ذلك بحكم التبعية والمقصود بذلك السيد كأنهم ليسوا غيره لأنهم من لوازمه كذلك ههنا الإعراب"[2].

ومن استدلالات النحويين **بـ(قرينة التبعية)** للترجيح بين الآراء النحوية، خلافهم حول (هل يجوز توكيد النكرة معنوياً)، فذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز مطلقاً، ويجوز تأكيدها بلفظها، نحو: جاءني رجل رجل، ورأيت رجلاً رجلاً، و مررت برجل رجل[3]، وذهب الكوفيون **والأخفش** إلى جواز توكيد النكرة بغير لفظها إذا كانت مؤقتة، وأجاز بعض الكوفيين التوكيد مطلقاً سواء كانت مؤقتة أو غير مؤقتة[4]، نحو: قعدت يوماً كله، و قمت ليلة كلها[5].

وأحتج البصريون لقولهم بإن قالوا: لا يجوز تأكيد النكرة لأنها تدل على العموم والشيوع، ولأن تأكيدها لا فائدة فيه، والتوكيد يدل على الخصوص والتعيين، فكل واحد منهما ضد الأخر[6]، أما الكوفيون، فكان دليلهم النقل والقياس على جواز تأكيد النكرة، فالنقل قد جاء عن العرب، قول الشاعر:

لكنَّه شَاقَهُ أنْ قيلَ ذَا رجبٌ *** ياليتَ عدةَ حولٍ كلهِ رجبُ [7]

فأكد(حولٍ) النكرة بقوله: (كله)، وقال الآخر:

إذا الـقَعودُ كـرَّ فيها حَفَدا *** يـوماً جديداً كـلَّه مطـّردا [8]

فأكد(يوماً) النكرة بقوله: (كله)، وقال الاخر:

---

[1] حسان، مصدر سابق، ص204.
[2] ابن يعيش، مصدر سابق، ص39.
[3] الانباري، مصدر سابق، ص402.
[4] المرادي، مصدر سابق، ص976.
[5] الانباري، مصدر سابق، ص402.
[6] المصدر السابق، ص402-404.
[7] البغدادي، مصدر سابق، ص170.
[8] المصدر السابق، ص170.

زحَرتَ بـهِ ليلـةً كـلَّهَـا *** فَجئْتَ بـهِ مُؤيـداً خَنفـَقِيقَا [1]

فأكد (ليلة) بقوله: (كلها)، وأما القياس فـ(اليوم) مؤقت يجوز أن يقعد في بعضه، و(الليلة) مؤقته يجوز أن يقوم بعضها، وبذلك صح معنى التوكيد[2]، وردّ **ابن الانباري** على نقول الكوفيين: بان ما استشهدوا به من أبيات فلا حجة فيها، وذلك لشذوذها، وقلتها في بابها، مع اختلاف روايتها[3].

وذهب **سيبويه** إلى المنع مطلقاً، وهذا مذهب جمهور البصريين سواء أفادت أو لم تفد، وعلل ذلك بقوله: كراهة أن يكون (أَجْمَعُونَ ونَفْسُهُ) معطوفاً على النكرة في نحو قولهم: (مررتُ برجلٍ نفسهِ)، و(مررتُ بقومٍ أجمعين)[4]، وذهب **ابن كيسان** إلى أنه لا يجوز توكيد النكرة، فيقول:" والتوكيد يتبع المعرفة ولا يتبع النكرة إلا أن تكون متبعضة موفية فتؤكد بكل وأجمع نحو قمت يوماً أجمع وأخذت مالاً كله"[5]، وذهب **ابن الوراق** إلى عدم جواز توكيد النكرة معنوياً، فيقول:" وأمَّا التوكيدُ: فالغرضُ إثباتُ الخبرِ عن المخبرِ عنهُ، وذلك أنَّكَ إذا قُلتَ: جَاءَنِي زيدٌ نفسُهُ، أَخْبَرْتَ أنَّ الذي تَولّى المجيءَ هُوَ بعينِهِ، فلذلكَ دخلَ التوكيدُ في الكلامِ، ولهذهِ العلةِ لمْ يجزْ أنْ تؤكدَ النكرةُ، لأنَّهُ ليسَ لها عينٌ ثابتةٌ كالمعارفِ، فلمْ يحتجْ إلى إثباتِهَا إذا كانتْ لا تثبتُ بالتوكيدِ، فلهذا أسقطَ التوكيدُ عنها"[6]، وذهب **الزجاجي** إلى أن النكرة لا يجوز توكيدها مطلقاً، فيقول:" واعلم أن الاسماء كلها تؤكد إلا النكرات، فإنها لا تؤكد، لو قلت: «قام رجل نفسه»، و«قبضت درهماً كله»، لم يجز، لأن النكرة لم تثبت لها عين فتؤكد، لأنّ الاسماء التي يؤكد بها معارف، ولا تتبع النكرات توكيداً لها"[7]، وذهب **ابن جني** إلى أنه لا يجوز توكيد النكرة معنوياً، فيقول:" اعلم أن التوكيد لفظ يتبع الاسم المؤكد (في إعرابه) لرفع اللبس، وإزالة الاتساع، وإنما تؤكد المعارف دون النكرات– مظهرها ومضمرها"[8]، وأما **الصيمري**، فيقول:" أنه لا فائدة في تأكيد مالا يُعرف؛ لأن الغرض في التوكيد إثباتُ الخبر عن المخْبِر عنه، وذلك أنك إذا قلتَ: جاءني زيد، فقد يجوز أن يُتَوهّم أن أمرَ زيد جاءك دون زيد، فإذا قلت: جاءني زيدٌ نفسه أخْبَرْتَ أن الذي تولى المجيء هو بعينه، وأنت إذا قُلت: جاءني رجل، فليس

---

[1] البغدادي، مصدر سابق، ص170.

[2] الأنباري، مصدر سابق، ص402– 405.

[3] المصدر السابق، ص406، 405.

[4] سيبويه، مصدر سابق، ص386.

[5] بن كيسان، أبو الحسن محمد بن أحمد (1975م): الموفقي في النحو، مجلة المورد، مج 4، العدد2، بغداد، ص١١١.

[6] ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (1999م): علل النحو، ط1، الرياض: مكتبة الرشيد. المملكة العربية السعودي، ص٣٨٧.

[7] الزجاجي، مصدر سابق، ص٢٢.

[8] ابن جني، أبو الفتح عثمان (1988م): اللمع في العربية، عمان: دار مجدلاوي للنشر، ص٦٦.

من إثبات هذا الخبر فائدة إذْ لا يُسْتَنْكَرُ أن يجيئك رجل؛ فلذلك لم تؤكدَّ النكرة"[1]، وتابعهم في ذلك **ابن بابشاذ**، إذ يقول:" والتأكيد هو تمكين المعنى في النفس بإعادة لفظ أو معنى لفظ. فاللفظ كقولك: زيد زيد، فعل فعل، إن إن، والله والله، وما أشبه ذلك. وليس عليه باب يحصره، لأنه تكرير الشيء بلفظه. وليس كذلك التواكيد المعنوية، لأن التواكيد المعنوية ألفاظها محصورة. وجملتها تسعة، وهي: نفسه، عينه، كله، أجمع، أجمعون، جمعاء، جمع، كلاهما، كلتاهما والتابع لهذه هو: أكتع أبصع، أكتعون أبصعون، كتعاء بصعاء، كتع بصع فجميع هذه التسعة وتوابعها لا يؤكد بها إلا المعارف الخمس دون النكرات كلها. تقول: جاءني زيد نفسه، ولا يجوز: جاءني رجل نفسه. وكذلك الباقي. سواء كان المؤكد ظاهراً أو مضمراً أو بينهما"[2].

وذهب الشيخ **مصطفى الغلاييني** إلى القول بأنه:" لا يجوز توكيد النكرة، إلا إذا كان توكيدهما مفيداً، بحيث تكون النكرة المؤكدة محدودة، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول نحو: «اعتكفتُ أُسبوعاً كلَّهُ»، ولا يقال: «صُمتُ دهراً كلَّهُ»، ولا «سِرتُ شهراً نفسَهُ»، لأن الأول مُبهَمٌ، والثاني مؤكدٌ بما لا يفيد الشُّمولَ"[3]، وهو بذلك يقترب من رأي البصريين، أما **تمام حسان**، فلم يفصل بالموضوع غير أنه ذكر أن التوكيد نوعين: (لفظي ومعنوي)، فاللفظي: بتكرار اللفظ، والمعنوي: بألفاظ معينة[4].

ويتبين لنا أن القول الراجح ما ذهب إليه جمهور النحاة، لإجماع النحاة عليه، وصحة القياس، ودلالة (قرينة التبعية)، فلذلك لا يجوز تأكيد النكرة مطلقاً سواء أفادت، أو لم تفد، لأنه لا فائدة من تأكيدها، لأن النكرة تدل على العموم والشمول، والتوكيد يدل على الخصوص والتعيين، فكلاهما ضد صاحبه، لذلك لا يجوز توكيدها.

المطلب الخامس: قرينة المخالفة:

وردت مصطلحات (الخلاف، والمخالفة، والخروج، والصرف) بمعنى واحد هو (الخلاف)، " فقد عدّ **سيبويه** نصب المضارع في نحو: ما أتينا فتحدثنا، على الصرف، فالثاني (تحدثنا) مصروف عن الأول (أتينا)، إذ الأول ماضٍ والثاني مضارع، وكذلك في نحو: ألم تأتنا فتحدثنا، فقد اختير النصب لأن الثاني لم يكن على الأول، كما ذكر **سيبويه** هذا المعنى في باب المستثنى، فقال: «هذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً، لأنه مُخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً. وهذا قول الخليل رحمه الله...»، ومثل ذلك كان

[1] الصيمري، مصدر سابق، ص165.
[2] ابن بابشاذ، مصدر سابق، ص408، 407.
[3] الغلاييني، الشيخ مصطفى (2003م): جامع الدروس العربية، القاهرة: المكتبة التوفيقية. ص166.
[4] حسان، مصدر سابق، ص 204.

تفسيره لما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو"[1]، وقد، حدّ **الفراء** (الصرف) بقوله:" والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعا أن يكر في العطف"[2]، فالصرف إذاً هو إخراج الفعل الأول من حكم الفعل الثاني، وهو ما يسمى بـ(النصب على الخلاف أو النصب على الصرف)، وقد ناقش **ابن يعيش** نصب المضارع بعد أو والواو والفاء، فذكر رأي الكوفيين في النصب بعامل (الخلاف)...، أما **الرضي** فإنه رادف بين الصرف والخلاف فقال «إنه نصب على الصرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء"[3].

ومن استدلالات النحويين **بـ(قرينة المخالفة)** للترجيح بين الآراء النحوية، خلافهم حول (عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية)، فذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير (أنْ)، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، منصوب على الصرف[4].

فالبصريون احتجوا لرأيهم بأن قالوا: أنه منصوب بتقدير أن وذلك لأن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها لا تختص؛ لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل... وإنما لما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحول المعنى حول الى الاسم، فاستحال أن يضم الفعل الى الاسم، فوجب تقدير أن لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل"[5]، أما الكوفيون فاحتجوا لرأيهم بأن قالوا: بأن الفعل المضارع منصوب على الصرف، لأن الفعل الثاني مخالف للأول، ولما كان مخالفا له، فصارت مخالفته وصرفه عنه ناصبا له[6]. أما البغداديون، فقالوا:" إننا ننصب الجواب على الصرف، كلام فيه إجمال، بعضه صحيح، وبعضه فاسد. أما الصحيح فقولهم «الصرف، أي: ينصرف بالفعل الثاني عن معنى الفعل الأول، وهذا هو معنى قولنا: إن الثاني يخالف الأول. فأما انتصابه بالصرف فخطأ، ولا بد له من ناصب مقتضٍ له؛ لأن المعاني لا تنصب الأفعال، وإنما ترفعها المعاني، والمعنى الذي يرفع الفعل هو وقوع الفعل موقع الاسم. وجاز في الأفعال أن يرفعها المعنى، كما جاز في الاسماء أن

---

[1] عيسى، فارس محمد (1993م): النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل، مجلة مؤته للبحوث والدراسات: مج8، العدد6، جامعة عمان، كلية الآداب، الأردن، ص189.

[2] القوزي، عوض حمد (1981م): المصطلح النحوي ونشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط1، جامعة الرياض، الناشر عمادة شؤون المكتبات، ص187.

[3] عيسى، مصدر سابق، ص189.

[4] الأنباري، مصدر سابق، 87.

[5] المصدر السابق، ص88.

[6] المصدر السابق، ص75.

يرفعها المعنى، أعني الابتداء، لمضارعة الاسم للفعل، فكما أن المضارعة في الفعل بمنزلة التمكن في الاسم في إيجابهما جنس الإعراب لهما، فكذلك وقوع الفعل موقع الاسم يوجب له الرفع، كما أن ابتداء الاسم يوجب له الرفع، وكما أن الاسماء لا تنتصب إلا بناصب لفظي، فكذلك الأفعال لا تنتصب إلا بناصب لفظي"[1].

وردّ **ابن الأنباري** على الكوفيين بقوله: أن الخلاف لا يصلح أن يكون موجباً للنصب، لان العامل هو نفس الخلاف والصرف[2]، ويقول أن:" الذي أوجب نصب الفعل هاهنا بتقدير «أنْ» هو امتناعه من أن يدخل في حكم الأول"[3]، وهو بذلك يتفق مع البصريين.

فالصرف مصطلح كوفي إلا أنه غير متفق عليه عند جمهور الكوفيين، ومرفوض عند البصريين، فرفض **سيبويه** أن تكون (الواو) هي الناصبة للفعل المضارع، لأنه حرف عطف، وإنما ينصب بتقدير (أنْ) مضمرة بعد الواو، فيقول:" اعلم أنّ الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتَصب ما بعد الفاء، وأنها قد تُشرِك بين الأوّل والآخرِ كما تُشرِك الفاءُ، وأنَّها يُستقبَحَ فيها أن تُشرِك بين الأوّل والآخر كما استُقبح ذلك في الفاء، وأنَّها يجيء ما بعدها مرتفعاً منقطِعا من الأوّل كما جاء ما بعد الفاء. واعلم أنّ الواو وإنْ جرت هذا المجرى فإنَّ معناها ومعنى الفاء مختلفان. ألا ترى الأخطل قال:

لا تَنْهَ عن خلقٍ وتأتي مثلهُ *** عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ [4]

فلو دخلت الفاءُ ههنا لأفْسدتِ المعنى، وإنَّما أراد لا يَجتمعنَّ النهيُ والإتيانُ، فصار تأتي على إضمار أنْ. ومما يدلك أيضاً على أن الفاء ليست كالواو قولك: مررتُ بزيدٍ وعمرٍو، ومررتُ بزيدٍ فعمرٍو، تريد أن تُعْلِم [بالفاء] أنَّ الآخرِ مُرَّ به بعد الأوّل . وتقول: لا تأكلِ السمكَ وتَشربَ اللبنَ، فلو أدخلتَ الفاءَ ههنا فَسد المعنى. وإن شئت جزمتَ على النهي في غير هذا الموضع"[5]. أما **الفراء** فلا يرى النصب بحرف العطف ولا بالإضمار ولكن بالخلاف[6]، أي أن المعطوف به صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الإعراب، وإنما حصل التخالف ههنا بينهما، لأنه طرأ على

---

[1] ابن جني، مصدر سابق، 275.

[2] الانباري، 2016م، ج2، ص88.

[3] المصدر السابق، ص88.

[4] السكري، أبو سعيد الحسن (1998م): ديوان أبو الاسود الدؤلي، ط2، بيروت: منشورات دار ومكتبة الهلال، ص404.

[5] سيبويه، مصدر سابق، ص41-43.

[6] القوزي، عوض حمد (1981م): المصطلح النحوي ونشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط1، جامعة الرياض، الناشر عمادة شؤون المكتبات، ص188.

الواو معنى الجمعية، وقولهم في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، أنه نصب على الصرف بمعنى قولهم: نصب على الخلاف سواء[1]. أما **المبرد** فأبطل مذهب **الجرمي** في أن حرف العطف هو الناصب للفعل[2]، وذهب **ابن جني** إلى أن الفعل المضارع ينصب بعد الواو بـ(أنْ) مضمرة، فيقول:" وأما الواو فإذا كانت بمعنى الجمع والجواب (مجردة من العطف) فإن الفعل أيضاً ينصب بعدها بأن مضمرة تقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن أي لا تجمع بينهما (فتنصب). قال الشاعر:

[لا تَنْهَ عن خلقٍ وتأتي مثلهُ *** عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ] [3]

أي لا تجمع بين أن تنهي عن خلق، وأن تأتي مثله، فإن أردت أن تنهاه عن الأكل والشرب على كل حال جزمت فقلت: لا تأكل لا تنه عن خلق وان تأتي مثله، فان أردت أن تناه عن الأكل والشرب على كل حال جزمت فقلت: لا تأكل السمك وتشرب اللبن"[4]، وذهب **الصيمري** إلى أن الفعل المضارع منصوب بالواو بإضمار (انْ)، فيقول:" وأما الواو فتنصبُ الفعل المستقبل بإضمار «أنْ» إذَا أريد به الجمعُ بين الشيئَيْنِ في جواب الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمنّي، والنفي، والعَرْض، تقول في الأمْر: زُرْني وأَزُورَك، أَيْ ليَكُنْ مِنْكَ زيارةٌ وأَنْ أَزُورَك، أَيْ ليجتمع هذان. قال الشاعر:

فقلتُ ادْعي وأَدْعُو إنَّ أَنْدَى *** لِصَوتٍ أنْ يُنَادِيَ دَاعِيَان [5]

وتقول في النّهي: لا تأكل السمكَ وتشرب اللّبنَ، أي وأنْ تشرب اللَّبن، أَي لا تجمع بينها، قال الله عز وجل: **{وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ }(البقرة–42)** وقال الأخطل:

لا تَنْهَ عن خلقٍ وتأتي مثلهُ *** عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ [6]

أي لا تجمع بين هذين"[7].

أما آراء المحدثين في ذلك، فنجد الدكتور **إبراهيم مصطفى** يميل في القول الى رأي البصريين، إذ يقول:" قد يعترض العامل ما يلغي عمله أو يكفه عنه، وقد يعترضه ما يعلّقه عن العمل فيكون

[1] ابن الحاجب، عثمان بن عمر (1996م): شرح الرضي على الكافية، ط2، بنغازي: دار الكتب الوطنية، ص54.
[2] القوزي، مصدر سابق، ص188.
[3] السكري، مصدر سابق، ص404.
[4] ابن جني، مصدر سابق، ص٩٢.
[5] الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل (2010م): ديوان الأعشى الكبير، ط1، الدوحة: وزارة الأوقاف والفنون والتراث. ص260.
[6] السكري، مصدر سابق، ص 404.
[7] الصيمري، مصدر سابق، ص399.

عاملاً في المحل وليس له من أثر في اللفظ، ..."[1]، ونفهم من النص أن واو المعية قد لا تعمل النصب في الفعل المضارع، وهو بذلك يقترب من رأي البصريين. أما **تمام حسان**، فيقول:" ومن أمثلة المضارع المذكور نحو «لا تأكل السمك و تشرب اللبن»، ومع أن معنى الواو هنا هو نفسه معنى الواو التي في المفعول كما يتشابه المعنى هنا والمعنى هناك أحب النحاة أن يفرقوا بين معنيين متشابهين بسبب الاختلاف في التضام بين الواو وما يتبعها فالذي يضام الواو في المعية اسم منصوب والذي يضام الواو في المصاحبة مضارع منصوب ومن هذا يتضح أن نصب المضارع بعد الواو على المعية من نوع نصب المفعول معه بعد الواو ذاتها"[2]، وهو بذلك يقترب من رأي البصريين.

يتضح لنا أن القول الراجح هو ما ذهب إليه البصريون، لأجماع النحاة عليه، ولكثرة المسموع، وبدلالة (قرينة المخالفة)، فلذلك أن الفعل المضارع بعد (واو) العطف منصوب بـ(أنْ) مضمرة، لان الأصل في (الواو) أن تكون للعطف، والأصل أن لا تعمل، لأنها غير مختصة، ولما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول، وحول المعنى إلى الاسم، فأستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، وبذلك وجب تقدير (أنْ) لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل.

الخاتمة:

بعد أن يسر الله سبحانه وتعالى لنا لمّ شتات هذا البحث، والإبانة عمّا ورد فيه، وما يمكن استخلاصه من دراستنا هذه، أنه تعد القرائن المعنوية من الآليات التي أعتمدها النحاة القدماء للترجيح بين الآراء النحوية المختلف عليها. وفي ختام بحثنا هذا توصلنا إلى عدة نتائج، وهي كالآتي:

1. بعد البحث والتدقيق تبين لنا أن القرائن المعنوية تعد من الآليات التي أعتمدها النحاة القدماء للترجيح بين الآراء المختلف عليها.
2. ولاحظنا إن الخلاف النحوي بين البصريين أنفسهم كان أوسع من الخلاف بين البصريين والكوفيين، ويمكن الرجوع في سبب ذلك إلى أن الكسائي والفراء لم يأتي بعدهم من العلماء من له قدرة على تطوير النحو الكوفي، مما أدى إلى بقاء الحال على ما جاء به الكسائي والفراء، وعلى العكس البصريين الذين طوروا نحوهم، وزادوا عليه الكثير من التعليلات والتخريجات حتى أصبح ناضجاً متكاملاً.

[1] مصطفى، مصدر سابق، ص 32.

[2] حسان، مصدر سابق، ص 196.

3. وتبين لنا أن النحاة القدماء قد عرفوا مصطلح القرائن ودرسوه وسجلوه في مصنفاتهم، وأهتموا بجميع القرائن دون استثناء، وليس كما ذهب إليه المحدثون بعدم اهتمامهم بالقرائن الأخرى، واقتصار اهتمامهم على قرينة واحدة إلا وهي قرينة العلامة الإعرابية.

4. أن الدكتور تمام حسان من اللسانين الذين وجهوا مصنفاتهم في نقد النحو العربي القديم، وإعادة وصف اللغة العربية القديمة، ولم يعرف أنه معني بدراسة اللغة العربية المعاصرة، وحل المشكلات التي تواجه الطلبة في دراستها.

5. يمكن عدّ محاولة الدكتور تمام حسان في إيجاد نظرية بديلة لنظرية العامل النحو، وهي (نظرية تضافر القرائن)، وهي محاولة جريئة تحسب له، إلا أنها لا تخلو من العثرات كغيره من الباحثين.

المصادر والمراجع:

1. القران الكريـم.
2. الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف: معجم التعريفات، القاهرة: دار الفضيلة.
3. عبد الحميد، محمد محيي الدين (1999م): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط1، القاهرة: دار التراث.
4. الاشموني، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن محمد بن عيسى (1939م): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط2، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
5. البغدادي، عبد القادر بن عمر (1997م): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ط4، القاهرة: مكتبة الخانجي.
6. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (1994م): كتاب المقتضب، ط3، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة لجنة إحياء التراث.
7. الجرجاني، عبد القاهر (1982م): المقتصد في شرح الإيضاح، العراق: دار الرشيد للنشر.
8. حسن، عباس (2008م): النحو الوافي، ط15، القاهرة: دار المعارف.
9. الشنتمري، ابو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (1999م): النكت في تفسير كتاب سيبويه، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، السعودية.
10. ابن عاشور، الشيخ محمد الطاهر (1984م): تفسير التحرير والتنوير، تونس: الدار التونسية للنشر.
11. المرادي، ابن أم قاسم (2001م): توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي.

12. ياقوت، أحمد سليمان (1994م): ظاهرة الإعراب في النحو العربي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

13. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (1984م): الجمل في النحو، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، عمان: دار الامل.

14. حسان، تمام (2000م): الخلاصة النحوية، ط1، القاهرة: عالم الكتب.

15. النحوي، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (1996م): الأصول في النحو، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة.

16. النحاس، ابو جعفر احمد بن محمد بن اسماعيل (2008م): إعراب القرآن، ط2، لبنان: دار المعرفة.

17. ابن جني، أبو الفتح عثمان (1994م): المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، القاهرة: لجنة إحياء التراث الاسلامي.

18. القوزي، عوض حمد (1981م): المصطلح النحوي ونشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط1، جامعة الرياض، الناشر عمادة شؤون المكتبات.

19. النميري، الراعي (1995م): ديوان الراعي النميري، ط1، بيروت: دار الجيل.

20. المحسن، محمد بن عبد الرحمن: اختيارات ابن بابشاذ النحوية في كتابه (شرح جمل الزجاجي)، الرياض: جامعة القصيم، رسالة ماجستير غير منشورة.

21. السامرائي، فاضل صالح(2000م): الجملة العربية والمعنى، ط1، بيروت: دار ابن حزم.

22. حسان، تمام(1993م): البيان في روائع القران، ط1، القاهرة: عالم الكتب.

23. بن كيسان، أبو الحسن محمد بن أحمد (1975م): الموفقي في النحو، مجلة المورد، مج 4، العدد2، بغداد.

24. سعادة، محمد عبدالله (1985م): القرائن في النحو العربي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية، والعربية للبنات، مج2، العدد1، الإسكندرية.

25. ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (1999م): علل النحو، ط1، الرياض: مكتبة الرشيد. المملكة العربية السعودية.

26. المخزومي، مهدي (1958م): مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط2، القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

27. الفارسي، أبو علي (1969م): الإيضاح العضدي، ط1، الرياض.

28. النحوي، ابن علي بن يعيش: شرح المفصل، القاهرة: أدارة الطباعة المنيرية.

29. ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد: شرح المقدمة المحسبة، الكويت: المطبعة العصرية.

30. الغلاييني، الشيخ مصطفى (2003م): جامع الدروس العربية، القاهرة: المكتبة التوفيقية.

31. عيسى، فارس محمد (1993م): النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل، مجلة مؤته للبحوث والدراسات: مج8، العدد6، جامعة عمان، كلية الآداب، الاردن.

32. ابن جني، أبو الفتح عثمان: سر صناعة الإعراب.

33. سيبويه، ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988م): الكتاب كتاب سيبويه، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي.

34. الانباري، كمال الدين أبو بركات (2016م): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط3، بيروت: دار الكتب العلمية.

35. ابن الحاجب، عثمان بن عمر (1996م): شرح الرضي على الكافية، ط2، بنغازي: دار الكتب الوطنية.

36. حسان، تمام (1994م): اللغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.

37. مصطفى، إبراهيم. (2012م): إحياء النحو، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

38. ابن جني، أبو الفتح عثمان (1988م): اللمع في العربية، عمان: دار مجدلاوي للنشر.

39. السكري، أبو سعيد الحسن (1998م): ديوان أبو الاسود الدؤلي، ط2، بيروت: منشورات دار ومكتبة الهلال.

40. الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل (2010م): ديوان الأعشى الكبير، ط1، الدوحة: وزارة الأوقاف والفنون والتراث.

41. الصيمري، أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق (1982م): التبصرة والتذكرة، ط1، دمشق: دار الفكر.

42. حسان، تمام (2000م): الأصول دراسة أبستمولوجيا للفكر اللغوي عند العرب، القاهرة: عالم الكتب.

43. المخزومي، مهدي (2005م): في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، بغداد: دار الشؤون الثقافية.

44. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (1983م): معاني القرآن، ط3، بيروت: عالم الكتب.